

المحاضرة الأولى في مادة القياس والاشتقاق :

القياس لغة واصطلاحاً

أ/ قطاف

لكل لغة خصائص تميزها عن غيرها من اللغات. والعربية إحدى اللغات التي امتازت بميزات لا نلاحظها في اللغات الأخرى، فهي لغة اشتقاقية قياسية، مما يدلّ على دقتها وقوة تمازجها مع المفردات، تسليراً والمصطلحات الداخلة في كذا مجال، فزادت من زحمها المفرداتي واللفظي. فهو من الخصائص التي تعمل على تطوير اللغة، وبيان جماليّتها ومرونتها ومطابقتها حسب ما تقتضيه الحاجة الاستعمالية، يعتمد على الأصل المسموع من لدن العرب الخلّص، لذا نلاحظ أن القياس أتى في المرحلة الثانية من التقعيد النحوي؛ أي بعد جمع المدونة اللغوية، وتحديد معالمها الكبرى، بغية تقييد الإطار العلمي للاحتجاج، ثم يأتي القياس الذي عمل من خلاله اللغويون على ضبط القواعد النحوية.

القياس في اللغة:

القياس في اللغة التقدير. يقال: "قست الشيء بغيره وعلى غيره أقيس قياساً. فالقياس إذا قدرته على مثاله" (لسان العرب/ مادة: قيس).
وجاء في الصحاح: "قست الشيء بغيره وعلى غيره أقيسه قياساً وقياساً فانقاس، إذا قدرته على مثاله، وفيه لغة أخرى: قسته أقوسه قوساً وقياساً".
وقالست بين الأمرين مقايسة وقياساً.
وقست الشيء بالشيء: قدرته على مثاله.
ويقال بينهما قيس ربح؛ أي قدر ربح.
وقد ساق النحاة للقياس تعريفات كثيرة منها التقدير، يقول السيوطي: "العرب قد تنطق بجمع لم يأت واحد، فهي تقدره، وإن لم يُسمع". (الأشباه والنظائر، 207/3).

القياس في الاصطلاح:

يشير اللغويون إلى أنواع مختلفة من القياس، فهنا القياس الاستعمالي، وهناك القياس النحوي، ويقصد بالقياس الاستعمالي هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة. أما القياس الثاني، وهو مدار اهتمامنا، فهو القياس النحوي، أو هو النحو كما يراه النحاة. وبذلك يمكن القول بأنّ القياس الاستعمالي التطبيقي هو قياس الأنماط، والقياس النحوي هو قياس الأحكام.

ولعلنا نعرض الآن بعض تعريفات القياس النحوي، والتي تعج بها كتب الفقه والأصول واللغة. فجاء فيها:

- "الجمع بين أول وثانٍ، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول"

(علي بن عيسى الرماني، كتاب الحدود في النحو)

- "حملُ الشيء على الشيء لضربٍ من الشبه"

(ابن بابشاذ)

- "حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع" (ابن الأنباري)

- "حملُ غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه" (ابن الأنباري)

فالقياس بحسب ابن الأنباري مبنيّ على:

➡ المنقول: وهو ما نقل عن العرب الأتّاح الخلّص (السماع الذي هو الأصل).

➡ غير المنقول: وهو الفرع (المثال)، أي الذي قيس على الأصل (المنقول)، شريطة

أن يكون في معناه. أضف إلى أن هناك دليلاً آخر وهو الاعتماد على القاعدة

المستقراة من الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح. لذلك نجد جلال الدين

السيوطي يعرف النحو على أنه: (العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب،

فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو).

- "القياس لغة التقدير، قست الثوب بالذراع، وفي الاصطلاح: مساواة فرع لأصل في علة حكمه"

(ابن الحاجب)

- "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع، وحمل ما يُجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة،

وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت"

(د/ كمال جبري، كتاب المفصل)

-أما الدكتور علي أبو المكارم فيرى بأنّ للقياس مدلولين في اصطلاح نحاة العربية الأوّل يرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشدّ من نصوص اللغة عنها. أمّا المدلول الثاني للقياس فهو عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه وعلّة، فيُعطي الملحق حكم ما ألحق به.

ولهذه العملية أطراف أو أركان أربعة: المقيس والمقيس عليه، والجامع بينهما، والعلّة.

▪ المقيس عليه (الأصل): وهو المسموع حقيقة من أفواه العرب (القرآن وقراءاته، الحديث النبوي الشريف، كلام العرب شعرا ونثرا)، المبني على السماع أو المشافهة أو الرواية أو التدوين.

▪ المقيس (الفرع): ما قيس على المقيس عليه (الأصل). وقد أشار إليه ابن جني بقوله: "أنك إذا سمعت "قام زيد" أجزت أنت "ظرف خالد" و "حمق بشر". وكان ما قسته عربيا (المقيس) كالذي قسته عليه (المقيس عليه)".

العلّة (العلّة الجامعة/الجامع): الجامع الذي يجمع الحكم بين المقيس بالمقيس عليه. وقسمها ابن السراج إلى قسمين:

- ما يؤدي إلى كلام العرب (علّة تعليمية): كقولنا: الفاعل مرفوع، المفعول به منصوب...

-علّة العلة: السؤال عن سبب رفع الفاعل، وسبب نصب المفعول..

▪ الحكم: هو إلحاق المقيس على المقيس عليه، ولكن إذا ثبت استعماله عن العرب، لذا عدّ الحكم أساسا في القياس، ورئيسا في العلة.

نستنتج من خلال ما سبق تقارب التعريفات، حيث جعلت المسموع أصلا في القياس على ما يجد في العربية من ألفاظ وتراكيب، وبفضل القياس استطعنا أن نحمل ما لم يُسمع على ما سُمع، فلم نأخذ العربية جميعها بالسماع. كأن نقول: طباعة وصحافة على مثال قول العرب: تجارة وزراعة. وكأن ترفع في كلامك ما وقع فاعلا، وأن تنصب ما وقع مفعولا به. وهلم جرا.

إذن، يعتمد القياس اعتماداً كلياً على المسموع من كلام العرب الذين تُرضى عربيتهم. وهنا استحدث علم أصول النحو (قواعد من شواهد). القياس، والحال هذه، لا يخرج على المسموع. يمكن التمثيل هنا بما وقع للفراء، حيث إنه قاس (سيان) على (شتان). يقول السيوطي عن ذلك: (إن كان قاله قياساً فقد أخطأ، وإن كان سمعه من عربي، فقد خالف سائر العرب). وعليه نخالص أن القياس يعتمد على ركائز ثلاث:

✚ رصد الظاهرة اللغوية + تصنيفها = اتفاق التركيب النحوي + القياس الصرفي.

✚ استبعاد كل صيغة لم ترد في السماع العربي، ولو وافقت القياس.

✚ إخراج كل قياس خارج عن القاعدة المطردة (الشاذ والنادر والقليل).

القياس عند النحويين:

يعد القياس الدليل الخامس من أدلة النحو، وأهم عوامل توليد التراكم اللغوية العربية وضبط سلامتها، واستساغتها. والقياس هو معظم أدلة النحو، إذ كان التعويل عليه في أغلب المسائل النحوية. قال ابن الأنباري في "لمع الأدلة": (اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حدّه: النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس أنكر النحو).

والقياس عند النحويين: "إلحاق مسألة ليس لها حكم بمسألة لها حكم في ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه؛ تستدعي إحداهما على الأخرى".
وعند ابن جني: "أن تحكم للثاني بما حكمت به للأول؛ لاشتراكهما في العلة التي اقتضت ذلك في الأول".

من خلال التعريفين يتبين أن القياس يبني على:

✓ إلحاق الفرع بالأصل.

✓ التشابه بين الأول (الأصل) والتابع له (الفرع).

✓ اجتماع العلة؛ أي العلة النحوية.

ومن أمثله في النحو:

- كان وأخواتها:

والتي جُمعت في باب واحد لأجل اتفاقها في العمل؛ أي من حيث هي قرينة لفظية (عامل) تنفق في التأثير على العلامة الاعرابية، وكثير من الأحكام ثبت لكان أو لبعض أخواتها، لا لجمعها، ومع ذلك تُعطى تلك الأحكام للجميع، ما لم يأتِ السماع بخلاف ذلك.

-المصادر غير الثلاثية: نظر العلماء إليها فجعلوا لها أوزانا لا تخرج عنها، إلا إذا جاء السماع مخالفا للقياس، فيُعملُ به. فالنحو والصرف ليسا ممثل اللغّة، لأن اللغّة (متنها ومفرداتها) تقوم على السماع والنقل (نقل كلام العرب الفصحاء وروايته كما هو دون أي تصرف فيه)، لا دخل للقياس والعقل فيها. قال ابن الأنباري في "اللمع": (بخلاف اللغّة -ويقصد متنها ي مفرداتها- فإنها وضعت وضعا نقليا لا عقليا، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقل، ألا ترة أن "القارورة" سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يسمى كل مستقر فيه قارورة، وكذلك سميت الدار لاستدارتها، ولا يسمى كل مستدير دارا).